

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية الزراعية في بلدان نامية مختارة للمدة ١٩٩٥-٢٠١٧

الباحث: أحمد عبدالعزيز يونس
كلية الزراعة والغابات
جامعة الموصل

Alazez1978@yahoo.com

أ.م.د. باسم فاضل لطيف
كلية الزراعة
جامعة تكريت

Bassim.aldouri@yahoo.com

المستخلص:

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر ما في البلد الاجنبي بامتلاك أصول أو موجودات في بلد آخر بهدف ممارسة نشاط اقتصادي معين في مجال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات. يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات الفنية والتقنية إلى البلد المضيف، ومن هذه الأهمية لهذا النوع من الاستثمار اعتمدت دراستنا على فرضية مفادها أن الاستثمار الاجنبي المباشر يسهم بتأثيرات متباينة في التجارة الخارجية الزراعية وفي عدد من البلدان النامية خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٧، ومن أجل اثبات هذه الفرضية تم اختيار عدد من البلدان النامية شملت كل من (الاردن والمغرب ومصر وتايلند) لتكون عينة لدراستنا، وفيها تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية في تقدير أثر كل من (قيم الاستثمار الاجنبي المباشر X_1 وسعر الصرف الاجنبي X_2 وقيم الناتج الزراعي المحلي X_3 ومعدل التضخم X_4 وقيم العجز في الموازنة العامة للدولة X_5 والاستقرار الامني والسياسي للبلد X_6) كمتغيرات مستقلة وأثرها في كل من الصادرات الزراعية Y_1 والاستيرادات الزراعية Y_2 وصافي التجارة الخارجية الزراعية Y_3 ، ولأغراض التقدير والتحليل تم استخدام عدة نماذج قياسية ولمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد المعتمدة على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS كونها تعطي افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالبا ما تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية، وفي دراستنا هذه توصلنا إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة قيم صافي التجارة الخارجية الزراعية في البلدان المضيفة له ويعد من أهم مصادر التمويل الاجنبي فيها، وتدني قيم الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة إلى دول عينة الدراسة بسبب طول مدة دوران رأس المال في القطاع الزراعي فيها وعدم ملائمة بناها التحتية. أما عن أهم توصياتنا فهي تطوير الواقع الزراعي في بلدان عينة الدراسة بحيث تصبح ملائمة لاستقطاب مزيد من شركات الاستثمار الاجنبي المباشر اليها. وتفعيل الدور الايجابي للمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعمل إلى جانب متغير الاستثمار الاجنبي المباشر وتدنيه أثر المتغيرات غير الايجابية التي افرزتها الشركات المذكورة والعمل على مواجهة مخاطرها.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، تجارة خارجية زراعية، بلدان نامية.

The Role of Foreign Direct Investment in External Agricultural Trade of Chosen Developing Countries To The period 1995-2017

Assist. Prof. Dr. Bassim Fadhil Latif
College of Agriculture
Tikrit University

Researcher: Ahmad Abdul Azeez Younis
College of Agriculture and Forestry
University of Mosul

Abstract:

Foreign direct investment (FDI) is defined as the type of investment that occurs when an investor in a foreign country possesses assets or properties in another country for the purpose of carrying out a particular economic activity in industry, agriculture or services. The transfer of technology and technical expertise accompanies this type of investment to the host country. Basing on the importance of this kind of investment, our study adopted a hypothesis that foreign direct investment contributes with variant effects to the external agricultural trade of a number of developing countries for the period (1995-2017). In order to verify this hypothesis, a number of developing countries were chosen including (Jordan, Morocco, Egypt, and Thailand) to be the sample of our study. Time series data were used to estimate the impact of both (Value of foreign direct investment X_1 , foreign exchange rate X_2 , value of local agricultural product X_3 , inflation rate X_4 , values of the deficit in the general budget of the state X_5 , and security and political stability of the country X_6) as independent variables and their impact on agricultural exports Y_1 , agricultural imports Y_2 and net foreign agricultural trade Y_3 . For the purposes of estimation and analysis, several standard models are used for different linear regression cases based on the usual least squares method as they give the best unbiased linear estimates that often agree with the concepts of economic theory. In this study, we reached a number of conclusions; the most important of which was the contribution of foreign direct investment to increasing the values of net foreign agricultural trade in the host countries. FDI is considered one of the most important foreign finance sources in these countries. We also concluded that there is a low FDI entering the sample countries due to the long period of capital circulation in their agricultural sector and the inadequate infrastructure.

The most important recommendations are to develop the agricultural actuality in the countries of the study sample to become suitable for attracting more foreign direct investment companies. Activate the positive role of macroeconomic variables, that act side by side with the foreign direct investment and is presently lowering its flow due to the impact of the existing non-positive variables brought up by the above-mentioned companies and to face their negative influences.

Keyword: foreign direct investment, agricultural foreign trade, development countries.

المقدمة

لقد شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات واسعة منذ عقد السبعينات من القرن الماضي تمثلت في ظهور بؤادر العولمة وفتح العديد من الاسواق العالمية وازالة مختلف انواع القيود امام حركة التجارة الخارجية، فضلاً عن الزيادة السريعة في حركة المبادلات التجارية

العالمية والتغير المهم الذي طرأ في هيكل عوامل الانتاج بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تميزت بموجبه شركات الاستثمار الاجنبي المباشر بالتدفق إلى مختلف دول العالم، والتي ساهمت في توسيع نطاق تجارتها الخارجية من المنتجات الزراعية، لذا فقد تسارعت العديد من البلدان النامية نحو الالتحاق بركب الاقتصادات المتقدمة من خلال بذل جهود مضمّنية من أجل اعادة تأسيس وتأهيل بناها التحتية وتحرير تجارتها الخارجية، وعملت على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب هذا النوع من الشركات من أجل تحفيز نمو قطاعاتها الزراعية وتوفير مزيد من فرص العمل وتنويع مصادر الدخل الزراعي واستقدام تكنولوجيا زراعية حديثة واقامة مشاريع انتاجية مهمة بهدف رفع معدلات نمو انتاجها وصادراتها من المنتجات الزراعية. ومن منطلق كون البلدان النامية تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية لذا فهي تسعى لرسم استراتيجية تنموية لبلدانها لتخرج من دائرة التخلف ولتلتحق بركب البلدان المتقدمة، لذا فقد اعتمدت على شركات الاستثمار الاجنبي المباشر كوسيلة لزيادة صادراتها والحد من استيراداتها الزراعية التي باتت تصل قيمها إلى مستويات رقمية عالية جداً تثقل كواهل موازين مدفوعاتها وتزيد من حدة العجز المستدام في موازينها التجارية.

ويقتضي التنويه ان هناك مجموعه من العوامل الاقتصادية تؤثر في التجارة الخارجية، الا انه تم التركيز على الاستثمار الاجنبي المباشر لشحة الدراسات التي اهتمت به ولحدثة الموضوع في حين ان بقية العوامل الاقتصادية تم دراستها بشكل كافي ووافي.

مشكلة البحث: أن القيد الاساسي الذي يواجه التجارة الخارجية الزراعية في البلدان النامية يتمثل بضعف قدرتها على توفير المقادير الكافية من النقد الاجنبي اللازم لتمويل استيراداتها عن طريق صادراتها الزراعية الذي يعد العقبة الرئيسية امام عملية التنمية الاقتصادية فيها الامر الذي قاد الدول النامية الى استضافة الاستثمار الاجنبي المباشر لغرض رفع معدل نمو ناتجها الزراعي وتحقيق اكتفائها الذاتي ومن ثم انتاج فائض زراعي يأخذ طريقه إلى الاسواق العالمية.

أهمية البحث: يعتبر القطاع الزراعي في أغلب البلدان النامية من أكثر القطاعات الانتاجية تخلفاً لأسباب باتت معروفة لذا فإن الاهتمام به يعد من الوسائل المطلوبة لتحقيق تنمية اقتصادية زراعية سليمة في ظل ازدياد الحاجة إلى تأمين الغذاء وزيادة التبادل التجاري بالسلع الزراعية عقب التقدم الكبير في التجارة الخارجية الزراعية على المستوى العالمي والتطور في تكنولوجيا المعلومات والاندماج في السوق العالمية واعتماد نمط اقتصاديات السوق المفتوح، ومن هذا الشأن تتضح أهمية السعي لجذب شركات الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال توفير المناخ الملائم لها على اعتبار أن هذا الاستثمار يعمل على تعظيم انتاجية وحدة المساحة من المحاصيل الزراعية ولاسيما من المحاصيل النقدية بفعل استخدام تكنولوجيا حديثة ويعزز التنمية الريفية فيها ويحفز الاستثمار الزراعي المحلي إلى الحد الذي يصبح فيه الانتاج ليس لغرض الاكتفاء الذاتي وانما لغرض التصدير والمنافسة في الاسواق العالمية وتقليل الاستيرادات.

هدف البحث: تهدف شركات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى تحقيق فرص أفضل للاستثمار في القطاعات الزراعية النامية ولاسيما في الاقتصادات ذات الموارد المالية المحدودة وبالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق فائض زراعي يأخذ طريقه للتصدير إلى الاسواق العالمية والحد من الاستيرادات الزراعية، ومن هذا الشأن يهدف البحث إلى دراسة دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التجارة الخارجية الزراعية في عدد من البلدان النامية.

فرضية البحث: يعتمد البحث على فرضية مفادها أن الاستثمار الاجنبي المباشر يسهم بتأثيرات متباينة في التجارة الخارجية الزراعية في البلدان النامية وذلك يعتمد على طبيعة القطاعات الزراعية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٧.

منهج البحث: اعتمد البحث في منهجه اسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست هذا الموضوع والاسلوب الكمي الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه، ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة.

العرض المرجعي والدراسات المعاصرة لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التجارة الخارجية الزراعية

اكتسب الاستثمار الاجنبي المباشر أهمية كبيرة في هيكل التمويل الدولي نتيجة للظروف التي شهدتها الساحة الدولية، بفعل تزايد حدة العولمة وتراجع مصادر التمويل الدولي الأخرى كالقروض والمساعدات، وانهيار النظام الاشتراكي مما أدى بالدول النامية ومن ضمنها الدول العربية إلى السعي لتوفير مناخ استثماري ملائم لجذب شركات الاستثمار الاجنبي المباشر، خاصة في ظل المزايا التي ينطوي عليها من رأس المال، والتكنولوجيا المتطورة والتقنيات الادارية والفنية، وتوفير فرص عمل، وبطبيعة الحال أي اولوية في الاقطار النامية تتضمن نمو الدخل ورفع مستويات الاستثمارات والصادرات وتوفير فرص عمل أكثر والاستفادة من التقدم التكنولوجي، وهذا كله يحتاج إلى استثمارات كبيرة للتحويل إلى الاقتصاد المتقدم (أي الاستثمار الاجنبي) وتحتاج الدول إلى مصادر ضخمة لرفع القدرات التنافسية لاقتصاداتها كبديل عن المديونية، وما يترتب عليها من أعباء عن طريق الدين، وبهذا فهي تعمل جاهدة لجلب مزيد من رؤوس الاموال الاجنبية، من خلال توفير كل التسهيلات وتقديم الحوافز والضمانات، وازالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ولاسيما القوانين والتشريعات الكابحة لحركة رأس المال الاجنبي، وثقل المنظومات المالية والمصرفية، والحواجز الجمركية، والعوائق البيروقراطية، لذا يجب عليها تمهيد كل الطرق التي تسهل انسياب هذه الاستثمارات داخل اقتصاداتها.

يهتم هذا الجزء بدراسة واستعراض البحوث الاقتصادية والدراسات العالمية والمحلية التي أنجزت في هذا المجال، وخاصة التي تتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في التجارة الخارجية الزراعية وذلك نظراً لما توفره هذه الدراسات من فوائد اذ يمكن من خلالها التعرف على الاساليب المستعملة والطرائق والنتائج التي تم التوصل إليها.

واوضحت محمد (٢٠١٢) في دراستها عن أثر الاستثمار الاجنبي في مستقبل الاستثمار العربي بأن العديد من البلدان النامية تسعى جاهدة إلى جذب هذا النوع من الاستثمار من خلال منحة حوافز متنوعة على اعتباره مصدر مكملاً لتمويل التنمية الاقتصادية في البلد المضيف ودوره في نقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات التنظيمية والادارية والتسويقية ويشكل اداة لاندماج البلد المضيف مع الشبكات الدولية للإنتاج والتسويق والتوزيع وتحسين القدرات التنافسية والاداء الاقتصادي والتجاري للبلد المضيف.

واوضحت الباحثة بأن هذا النوع من الاستثمار اعطى قوة دافعة لمسيرات التكامل التجاري العربي والعالمي من خلال المساهمة في ربط الاسواق المحلية مع الاسواق العربية والعالمية وزيادة الاجور وانتاجية رأس المال وخلق فرص عمل وعزز البنية التحتية المحلية إلى الحد الذي جعل البلدان المضيفة له تتجه نحو تصدير قدر كبير من منتجاتها الزراعية بعد أن كانت غير قادرة

على تحقيق اكتفاءها الذاتي، وانما كانت معتمدة على المصادر الخارجية في اطعام سكانها وما لذلك من آثار سلبية في موازين مدفوعاتها لأن قيم فواتير المستوردات الزراعية وصلت إلى مستويات رقمية عالية.

وتناول المطلق (٢٠١٤) في اطروحته تحليل اقتصادي للعوامل المحددة للاستثمار المحلي والاجنبي المباشر في الزراعة العراقية للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٠) اذ اعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي في وصف متغيراتها فضلاً عن الاسلوب الكمي الذي يتضمن الاساليب القياسية والاحصائية، وكان من نتائج هذه الدراسة في ما يتعلق بالاستثمار المحلي الزراعي إلى أن هناك زيادات مستمرة في قيم الاستثمارات خلال المدة (٢٠١٢-١٩٩٠) وحققت معدلات نمو مرتفعة، وذلك بعد استبعاد الآثار التضخمية، كذلك ظهور أهمية الصادرات الزراعية كمتغير مؤثر في الاستثمارات المحلية لأنها ستسهم في تحفيز المستثمرين المحليين على عملية الاستثمار، واستنتج الباحث أهمية تخفيض معدلات الفائدة على عملية الاستثمار المحلي بسبب تفضيل المستثمرين لأسعار فائدة منخفضة للاقتراض والدخول في مشاريع استثمارية. كما تبين أهمية تحقيق صافي صادرات موجب أي تفوق الصادرات الزراعية على الواردات الزراعية، وتحسين الصادرات سيؤدي إلى تحسين الاداء الاقتصادي بشكل عام ومن ضمنها الاستثمارات، وأشارت النتائج إلى وقوع العراق ضمن تصنيف الدول مرتفعة الخطورة وهذا يعطي مؤشراً سلبياً لواقع المناخ الاستثماري فيه. وتوصل الباحث أن الاستثمار الاجنبي في الزراعة العراقية يمكن أن يكون له اثار ايجابية تتمثل في استغلال الموارد البشرية المتاحة والوفاء بالاحتياجات المحلية بدلاً من الاستيراد وتوفير الموارد المالية والتقنية والكادر البشري عالي الخبرة.

وذكر الجبوري (٢٠١٤) عن اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر أن تحليل العلاقة بين البيئة الاستثمارية والاستثمار الاجنبي المباشر تعتبر من اساليب العمل التخطيطي التي يمكن من خلالها تشخيص القطاعات الاساسية الجاذبة للاستثمار بما يحقق الاهداف المبتغاة بوضع الاستراتيجية المستقبلية وذكر الجبوري أن استخدام المتغيرات المستقلة في النموذج (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وميزان المدفوعات، وسعر الصرف الاجنبي، ومعدل التضخم)، والمتغير المعتمد (حجم الاستثمار الاجنبي المباشر) اظهر النموذج بأن ميزان المدفوعات وسعر الصرف ليس لهم دور فقد تم استبعادهما في النموذج وأن هناك متغيرات عشوائية ذات تأثير كبير لطرد الاستثمارات منها العاملان السياسي والامني اللذان لم يدخلوا في النموذج، وهما من العوامل الطارئة للاستثمار الاجنبي في العراق وأن الاستثمار الاجنبي المباشر يعد الدعامة الاساسية لتنمية القطاعات الاساسية المختلفة وبسبب ضعف الامكانيات التكنولوجية المتطورة للدول النامية ومنها العراق فأنها تعول كثيراً على الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك لتحقيق تنمية شاملة باعتبارها عنصر اساسي لتحفيز البيئة الاساسية ورفع قدرة القطاعات الاجنبية من خلال توفير فرص للتدريب والتأهيل، فضلاً عن ارتباطه بأساليب التكنولوجيا المتقدمة وخلق فرص للعاملين وقد افترض الباحث بأن بعض المتغيرات العشوائية تؤدي دور كبير في التأثير على البيئة الاستثمارية في العراق مثل الاستقرار الامني والسياسي، أما اثر المتغيرات الاقتصادية مثل ميزان المدفوعات، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم فأنها ادت دور أقل في التأثير في البيئة الاستثمارية في العراق وأن الشروط الواجب توفرها لدخول الاستثمارات لأي بلد يتوقف على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف ومن أهمها توفر الموارد الطبيعية

والاستقرار السياسي والامني والقانوني والاقتصادي والنقدي والمالي المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنظمة وتوفر البيئة الاساسية المادية والموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن سعة السوق المحلية المقرونة بالقوة الشرائية للمواطن.

وتطرق عديلة وسامية (٢٠١٥) في دارستهم عن واقع واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه أحد أهم وسائل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وقد تزايد الاهتمام به وبشكل كبير منذ اوائل عقد الثمانينات من القرن الماضي نتيجة لتراجع دور القروض وتصاعد ازمة المديونية الخارجية، لذا فقد اتجهت هذه الدول إلى ازالة القيود المفروضة على هذا الاستثمار وشهدت الساحة العالمية صراع وتنافس من أجل جذب، لاسيما بعد تراجع دور الدولة والاتجاه نحو اقتصادات السوق الحرة، لذا عد الاستثمار الاجنبي أحد الاليات الاساسية لتحقيق الاصلاح والنمو الاقتصادي، وفي هذا الشأن يؤكد الباحثان على الحقائق التي اداها هذا الاستثمار في الدول المضيفة التي شهدت تزايد معدلات نمو تجارتها الخارجية الزراعية وارتفعت فيها معدلات التنمية الاقتصادية، وتحسنت فيها معدلات الانتاج وزادت قدرة البلدان التنافسية وازداد تأهيل قوة العمل المحلية الزراعية وارتفعت قدرتها في التعامل مع الاساليب الفنية والحديثة للإنتاج وتمكنت هذه البلدان من تحقيق الاستغلال الامثل لمواردها الاقتصادية.

وذكر السامرائي (٢٠١٦) في بحثه عن محددات ودوافع الاستثمار الاجنبي المباشر بأن هذا النوع من الاستثمار قد شهد توسع في مختلف دول العالم وساهمت العولمة الاقتصادية بمؤسساتها ومتطلباتها وادواتها بذلك التوسع. اذ ازدادت تدفقاته إلى العديد من البلدان المتقدمة والنامية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين وتوصل الباحث بأن هذا الاستثمار قد حقق معدلات نمو سريعة في التجارة الخارجية والنتائج المحلي الاجمالي في الدول المضيفة لها.

واستنتج بأن الوجهة الرئيسة لهذه التدفقات تسير نحو الدول المتقدمة أكثر من نظيرتها النامية وذلك بسبب توفر المناخ الملائم له والموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والامني والقانوني والاقتصادي والنقدي، فضلاً عن توفر البنية الاساسية المادية والموارد البشرية يرافق ذلك سعة السوق الداخلية المقترنة بارتفاع القوة الشرائية للمواطن في البلدان المذكورة والتي شكلت بمجموعها قوة جاذبة لشركات هذا النوع من الاستثمار.

واستنتج الباحث في الجانب العملي من هذه الدراسة وجود عوامل اقتصادية ذات تأثير مباشر في جذب هذا النوع من الاستثمار منها الاعفاءات الضريبية والرسوم الكمركية والمعلومات الاستثمارية ومعدل التضخم وطبيعة القطاع المصرفي والاجراءات الادارية التي استهمت بدور مهم في جذب هذا الاستثمار إلى الدول المضيفة له.

وذكر العزاوي (٢٠١٦) في دراسته عن دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي بأن مواضيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة اصبحت الظاهرة الاكثر قوة وفعالية في العلاقات الاقتصادية الدولية واصبح لها دور فاعل في التحولات الدولية من الناحية المالية والتمويلية والتسويقية والتكنولوجية والاعلامية، والعراق بحاجة إلى هذا النوع من الاستثمار بهدف اعادة بناء التحتية واعمار ما دمرته الحروب وانعاش قطاعاته الانتاجية ولاسيما الصناعية والزراعية وتقادم عدد كبير من المشاريع، رافق ذلك المديونية والتعويضات التي يعاني منها العراق، فضلاً عن الفجوة الكبيرة بين الايرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد

احتياجات البناء والاعمار وصعوبة الحصول على قروض اضافية بسبب الشروط المجحفة للمؤسسات المقرضة، لذا بات الاستثمار الاجنبي المباشر امر لا بد منه لتنفيذ المتطلبات المذكورة كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجية لإمكانياته المالية العالية وقدرته على جذب تكنولوجيا متطورة وتوفير فرص عمل وادخال اساليب حديثة في الادارة وتدريب الكوادر المحلية ادارياً وفنياً، وفي هذه الدراسة استنتج الباحث بأن هذا النوع من الاستثمار قد حقق انجازات واسعة النطاق ولاسيما في قطاع الاستيراد والتصدير الزراعي لسمعته العالمية في الدخول إلى اسواق البلدان الاجنبية فضلاً عن دوره في تطوير بقية القطاعات الأخرى في الاقتصاديات المضيفة له.

يتضح من خلال استقراء الدراسات السابقة بأن اغلبها تناولت موضوع دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التجارة الخارجية الزراعية في بلدان نامية بصيغته الوصفية في إطار مفاهيم النظرية الاقتصادية الحديثة، وتناولت البعض الآخر من هذه الدراسات موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر واثره في نمو القطاع الزراعي، وكذلك أثره في النمو الاقتصادي، إلا أن ما تميزت به دراستنا هي أنها تناولت الموضوع بالصيغة الوصفية، كما وأنا سنعتمد الاسلوب الكمي من أجل تقييم الجانب التطبيقي من الدراسة، وذلك بهدف تعظيم الاتجاهات الايجابية لهذا النوع من الاستثمار وتنديدة الاثار السلبية التي تنجم عن هذا النوع من الاستثمار في اقتصادات البلدان المضيفة.

اختيار البلدان النامية موضوع البحث: من أجل اثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي من الدراسة اختيرت عدد من البلدان النامية لتكون عينة لدراستنا وهي (الاردن، المغرب، مصر، تايلند)، أما عن سبب اختيار هذه البلدان فذلك يعود للتالي:

١. كونها بلدان زراعية.
 ٢. وقوع هذه البلدان في قارات ومناطق جغرافية مختلفة.
 ٣. قطعت شوط طويل في توظيف شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعها الزراعي.
 ٤. توفر البيانات اللازمة عنها والتي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ الجانب العملي من الدراسة.
- تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ثلاثة وعشرون عام للمدة ١٩٩٥-٢٠١٧.

مفاهيم الاستثمار الاجنبي المباشر: يعد الاستثمار الاجنبي المباشر أحد روافد التنمية الاقتصادية ومحركاتها الاساسية ولاسيما في البلدان النامية، ونظراً لكون معدلات نمو الاستثمارات منخفضة في هذه البلدان، وشحة حجم المساعدات والمنح المالية من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية إلى هذه البلدان النامية، وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من فوائد مركبة تنقل كاهل الدول الفقيرة حتى تصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، زيادة على الشروط التعجيزية التي تفرضها المؤسسات الرسمية والدولية، توجهت تلك الدول إلى اعتماد اسلوب آخر لتنمية اقتصادات بلدانها فما وجدت غير الاستثمار الاجنبي المباشر حلاً لمشاكلها، فوفرت له الحماية وقدمت له الحوافز، فاتجهت الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمار في تلك البلدان لوجود اسواق لصناعاتها ورخص الايدي العاملة ووفرة الموارد الطبيعية. (الهادي، ٢٠١٣: ٥).

يعرف الاستثمار لغة: هو لفظ مأخوذ من الثمر، وهو حمل الشجر، وأثمر الشجر خرج ثمره، والمثمر الذي فيه وعلى هذا فإن الاستثمار هو طلب الحصول على الثمر والفقهاء يستعملون

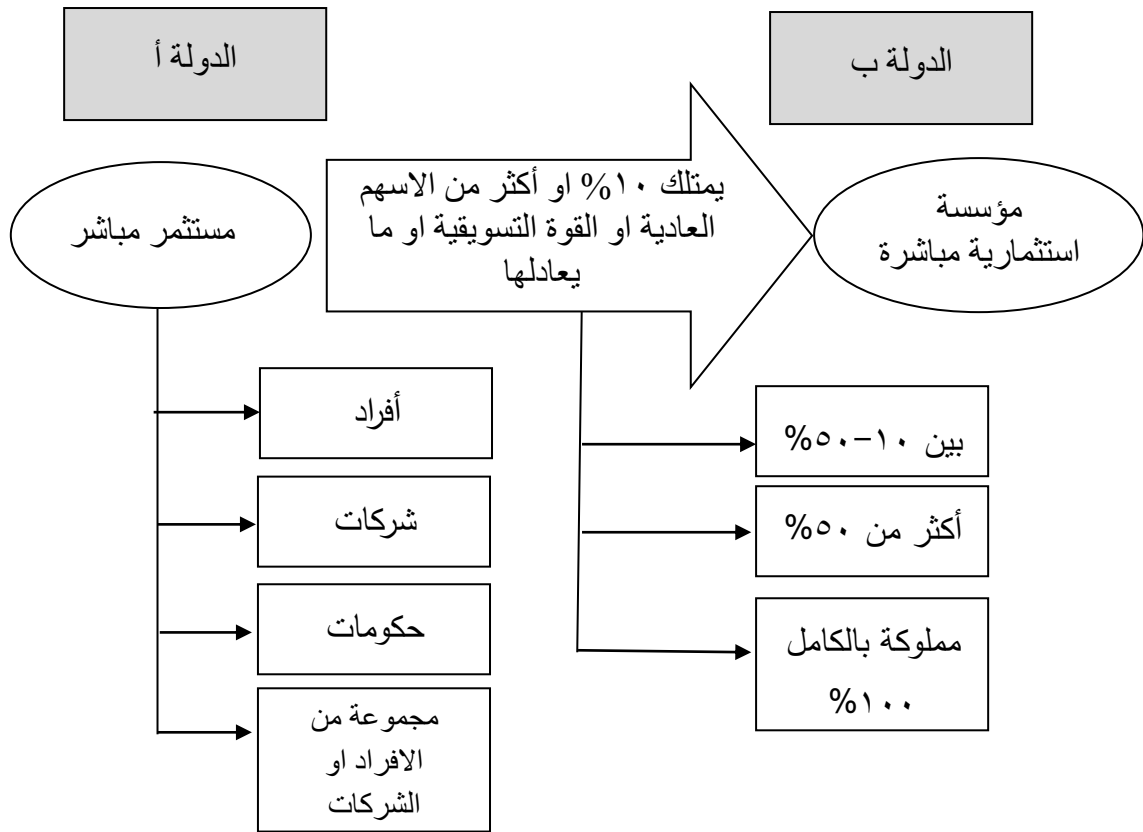
بهذا المعنى ايضاً. والاستثمار أحد اصول علم الاقتصاد، وله علاقة وثيقة بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية الأخرى منها الاستهلاك والدخل والاقتراض والادخار ويعرفه علماء المالية: بأنه توظيف الاموال بوجود واحد أو أكثر والتي يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة. وعرف ايضاً بأنه: توظيف الاموال في موجودات مالية ومادية لغرض تحقيق عائد وراء ذلك، وهو نوعان:

١. استثمار مباشر ويكون في الموجودات الرأسمالية أو الملموسة.
٢. استثمار غير مباشر (استثمار مالي) ويكون في الموجودات المالية ويسمى ايضاً بالاستثمار المحفظي.

اي ان مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيضة، الا أن ملكيته اجنبية وتؤول لفرد اجنبي أو شركة غير وطنية (الأم). أما الاستثمار الاجنبي المالي المحفظي أو غير المباشر يأخذ شكلاً من اشكال المحافظ الاستثمارية وليس استثماراً مباشراً بالموجودات، ويتصف هذا الاستثمار بأنه استثمار في الخارج ايضاً، ولكن دون رقابة ادارية. (الهادي، ٢٠١٣: ٢٣-٢٤).

العوامل المؤثرة في الاستثمار: لتحقيق الاستثمار لابد من توفر العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية والداخلية وهي:

١. الاستقرار السياسي: يؤدي استقرار النظام السياسي إلى استقرار القوانين والانظمة المؤثرة في الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات وتوسيعها وتنوعها.
٢. الاستقرار الاقتصادي: يمكن دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال المؤشرات الكلية المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي والتوازن الداخلي والخارجي أي استقرار السياسات المالية والنقدية للدولة.
٣. معدل اسعار الفائدة: يؤثر معدل سعر الفائدة في النشاط الاقتصادي بصورة عامة وفي الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات أو عوائدها، وأن معدل الفائدة هو سعر رأس المال أو التمويل وهو ثمن تأجيل الاستهلاك الحالي أي التعويض عن الاستهلاك بشكل أموال اضافية تدفع في المستقبل.
٤. الدخل القومي: يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة في الاستثمارات وأهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح، ومعدلات النمو في الدخل، وتوزيع الدخل القومي، اذ كلما كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار ويؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقة انتاجية واسعة.
٥. معدلات التضخم: التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة من الزمن وبمعدل غير طبيعي وأن ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلباً في الاستثمار.
٦. توفر البنى الارتكازية والانفتاح الاقتصادي: يعد توفر البنى التحتية الاقتصادية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الانتاجية، من أهم العناصر المؤثرة في الاستثمار، والمقصود بالبنى التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات، الانترنت، الموانئ، الكهرباء، الماء، نظام مالي ومصرفي متطور وشامل، سوق مالي كفوء وتطبيقات الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية ومظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي تلعب دوراً مهماً في زيادة معدلات الاستثمار ولاسيما الاجنبية منها. (أل شبيب، ٢٠٠٩: ٢٦-٣١).



الشكل (١): مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: (فرحي، ٢٠١٣، ١٨). الاستثمار الأجنبي المباشر من ١٠% وما فوق.

ويمكن أن نبين أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية من خلال (عبد السلام ٢٠٠٧: ١٦-٢٢):

١. الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه العديد من الدول النامية.
 ٢. يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار القومي والذي يعتبر مشكلة في العديد من الدول النامية.
 ٣. يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الاقتصاد للتأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية.
 ٤. يسهم الاستثمار في تنمية وتطور قطاع التصدير.
 ٥. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور وتنمية أنشطة البحوث في الدولة المضيفة.
 ٦. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وتطوير مهارات العمال وفتح قنوات التسويق والتصدير.
- ويحقق الاستثمار الأجنبي المباشر عدة مزايا وهذه المزايا تختلف في حالة المستثمر الأجنبي أو الدولة المضيفة فبالنسبة للدولة المضيفة هي:
١. سد وتعويض النقص الحاصل في الاستثمارات المحلية وإعادة استثمار ارباحها.
 ٢. ضمان تدفقات رؤوس الاموال الواردة ومن ثم زيادة الصادرات من المشروعات الأجنبية المقامة التي تؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

٣. تقليص معدل البطالة من خلال خلق فرص العمل التي يتيحها الاستثمار الاجنبي المباشر.
٤. امداد الدول النامية بحزمة من الاصول الرأسمالية المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول.
٥. رفع انتاجية عوامل الانتاج في الاقتصاد الوطني نتيجة محاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الاجنبية مما يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي فيها.
٦. بث روح المنافسة بين الشركات المحلية وخفض الاحتكار وتحسين نوعية الخدمات والمنتجات.
٧. تسعى الدول المضيفة إلى زيادة حصيلة الايرادات العامة عن طريق الضرائب التي يتم تحصيلها من الاستثمارات والقضاء على الظواهر السلبية كهجرة رؤوس الاموال المحلية واصحاب الكفاءات.

كما يحقق الاستثمار الاجنبي المباشر عدة مزايا للمستثمر الاجنبي اذن ان: توسع نشاط المستثمر الاجنبي في اسواق جديدة والانتقال إلى بيئة الاعمال الدولية وبذلك تتحول الشركات المستثمرة إلى شركات متعددة الجنسية، والاستفادة من المزايا الضريبية والتسهيلات وتوافر المواد الخام وانخفاض تكلفة العمالة في الدولة المضيفة، ويستفيد من حالة المنافسة في اسواقها واستخدام تكنولوجيا متقدمة غير مكلفة واختراق اسواق جديدة وبالتالي زيادة مبيعاته وتعظيم ارباحه. (شلغوم، ٢٠١٢: ٥٦-٥٨).

انعكاسات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان المدفوعات:

١. **انعكاسات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الميزان التجاري:** ظهور التبادل التجاري الدولي أو في التجارة الدولية الذي يولد حركة من النشاط الاقتصادي بين الدول، وكفاءة هذه الحركة تقاس بالميزان التجاري، الذي هو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع (المعاملات المنظورة أو المادية).

اصطلاح "الميزان التجاري" فإذا كانت الصادرات تفوق على الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري والعكس إذا كانت قيمة الصادرات أقل من الواردات فيكون عجزاً.

انعكاسات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الصادرات: تتحدد القدرة التنافسية لصادرات بلد ما بمقارنة نسبية لمجموعة سلع معينة من الصادرات إلى اجمالي الصادرات، ثم مقارنة ذلك بين الدول، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة في دولة ما مقارنة مع دول اخرى يمكن حينئذ القول إن لهذه الدولة قدرة تنافسية كبيرة بالنسبة لهذا القطاع مع صادراته.

٢. **انعكاسات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان رأس المال:** يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها من قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول. وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل حالات التغير في مركز الدائنية والمديونية. وبالتالي فإن هذا الميزان يعكس حركة تدفق رؤوس اموال الدولة. (كاكي، ٢٠١٣: ٢٩٥-٣٠٤)،

أما دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية التجارة الخارجية اذ ينصرف تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر إلى حقوق الملكية للمستثمرين المتواجدين في دولة ما (وعادة ما يتمثل اولئك المستثمرون في شكل شركات) في أنشطة الاعمال التي تتم في دولة اخرى، وحيث تكون لأولئك المستثمرون هيمنة على الادارة، ففي المدة ١٩٨٥-١٩٩٥ ازداد رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر داخل الدول بمعدل سنوي قدرة ١٦,٣% ويعرف "الرصيد داخل الدولة" بأنه التراكم الاجمالي الذي تسجله الدولة المستقبلية للاستثمار الاجنبي المباشر، أي الدول "المضيفة" وعموماً

فإن التجارة الدولية تتم نتيجة للتخصص العالمي، وفي هذا الصدد، يمكن النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره إحدى الوسائل التي يتحقق من خلالها التخصص. وتكون من نتيجة ذلك توسع التجارة سواء في جانب التصدير أو الاستيراد. (عرفة، ٢٠٠٩: ٢١١-٢١٣).

الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية لأي بلد لأنه يعظم رؤوس الأموال المحلية فيها ويوفر فرص عمل ويحسن الانتاجية ويزيد الصادرات، وينقل التقنيات التكنولوجية مع تعزيز القدرات الابتكارية للبلدان المضيفة، فهو بذلك له دور كبير في التأثير في اقتصاديات الدول المضيفة وأصبحت "من صميم وفي قلب العولمة، أساسها التبادلات والتنمية الاقتصادية منذ عقد العشرينات من القرن الماضي" فهو بذلك يؤثر في كل نواحي الحياة الاقتصادية من أجور وعمالة وبيئة، فإنه بذلك يؤثر في النقد الأجنبي والمحلي والتقدم التكنولوجي، وميزان مدفوعات البلدان المضيف من النواحي القانونية والادارية والتشريعية، فضلاً عن حركة التجارة الخارجية للبلد المضيف، ويؤثر كذلك في الاسواق المحلية والدولية، ويؤثر في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية. (كاكي، ٢٠١٣: ٩٠-٩١).

ويمكن حصر آثار الاستثمار الأجنبي المباشر بالتالي (كاكي، ٢٠١٣: ٩٢-٩٨):

١. **الأثر في النقد الأجنبي:** إن التعاون الاقتصادي الدولي في مجال التمويل والنقد لا شك بأن له أثره المباشر وغير المباشر على تخفيض القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والاستيراد وكذلك تشجيع نمو الأنشطة التصديرية، لذلك وجد الاختلاف بين الروايتين الكلاسيكية والحديثة لوجود شركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة والتي تؤدي إلى زيادة تدفقات النقد الأجنبي الخارجة عن التدفقات الداخلة. فالمستثمر الأجنبي يفضل تحويل صافي عائداته للعملة الصعبة حتى يستفيد من فارق التحويل، لكون هذا الفارق في صرف العملة "بيدي تأثيره في التجارة وتدفق الاستثمارات ويتيح للتجارة مقارنة الاسعار بطريقة مباشرة"، ويمكن رؤية وجهتي نظر مختلفتين في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النقد الأجنبي من وجهة نظر الكلاسيك:

اعتبر الكلاسيك أن توطين الشركات متعددة الجنسية بالدول المضيفة، يؤدي إلى احتكار النشاط الانتاجي في البلاد، مقارنة بضعف المؤسسات المحلية، مما يترتب عليه تعظيم عوائدها التي تحول إلى خارج البلاد على شكل أرباح وبذلك يزداد معدل تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج مقارنة بالتدفق الداخل التي يحققها المستثمر الأجنبي مع تحويل اموال ضخمة اخرى إلى الخارج بشكل أجور للموظفين الاجانب وهذا استنزاف للنقد الأجنبي من وجهة نظر الكلاسيك، أما بالنسبة للمدرسة الحديثة فرؤية روادها على العكس من الكلاسيك، إذ أن اتخاذ قرار الاستثمار من طرف المستثمر الأجنبي في الدول المضيفة سيؤدي إلى دخول النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة حصة الدولة منه، وإن هذه الكتلة من النقد التي ضخنت في الاقتصاد تعتبر وسيلة تمويل دولية تقوم بسد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة اللازمة لتمويل مشروعات التنمية فيها وبين حجم المدخرات أو الاموال الموجودة محلياً، كما أن الكتل النقدية التي تدفعها هذه الشركات كأجور للعمالة المحلية تؤدي إلى زيادة المدخرات المحلية وتنشيط الدورة الاقتصادية عن طريق الصرف على الاستهلاك.

٢. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات:** عند تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاد البلد يصاحبه تدفق في رؤوس الاموال الاجنبية التي تؤدي بدورها إلى زيادة رأس المال الوطني في الدول المضيفة مما ينعكس ايجابياً في حساب رأس المال وفي ميزان المدفوعات، لأن المستثمرون الاجانب يلجؤون إلى البنوك المحلية للحصول على العملة الوطنية من خلال صرف

العملات الأجنبية حتى يتسنى لهم تمويل استثماراتهم، وبالتالي يرفع رصيد البلد من النقد الأجنبي كما "يحدث التحسين في ميزان المدفوعات إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسع حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير إلى الدولة (الأم). ويمكن استخدام المعادلة التالية لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات البلد المضيف.

$$W = (A + S + D) - ('A + 'S + 'D)$$

اذ أن:

W = الاثر الصافي في ميزان المدفوعات.

A = الواردات السابقة المستغنى عنها نتيجة الاستثمار (إحلال).

S = الصادرات الجديدة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي.

D = التدفق الرأسمالي الناتج عن الاستثمار خلاف الصادرات والواردات المتعلقة بقيام الاستثمار.

\dot{A} = الواردات المستجدة التي نتجت عن الاستثمار.

\dot{S} = الصادرات المفقودة نتيجة الاستثمار.

\dot{D} = رأس المال الخارج عدا مدفوعات الصادرات والواردات.

٣. أثر الاستثمار الأجنبي في التقدم التكنولوجي: تستطيع الدول التي يتوفر فيها تكنولوجيا حديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد انتاج سلع انتاجية أو رأسمالية، لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر عامل استراتيجي في الوصول إلى ذلك في الدول المضيضة. فالدول النامية تعاني من تخلف تكنولوجي كبير مقارنة بالدول المتقدمة وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة فرصتها للحصول على التكنولوجيا الحديثة في الانتاج، والتي تحتكرها الشركات متعددة الجنسية حصراً لاعتبارات عديدة، أهمها النمو الذي هو مرهون بحصول هذه الدول على التكنولوجيا لأن مصطلح النمو "يعني الارتفاع في الانتاج بفضل الابتكارات التكنولوجية" وهو عامل تملكه هذه الشركات لأنها تصرف مبالغ مالية ضخمة على الاكتشافات والاختراعات.

٤. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة: تتنافس الدول المضيضة على جذب رؤوس الاموال الأجنبية ليس فقط بهدف الحركة الضخمة لرؤوس الاموال ولا من أجل دوافع التنمية المحلية فقط، وإنما من أجل توفير فرص عمل لتشغيل الأيدي العاملة المحلية، وهو ما يعني ضمناً التقليل من حدة البطالة المتفشية في المجتمعات النامية، فضلاً عن تدريب وتأهيل الكوادر المحلية ورفع قدرتها التأهيلية وهي التقنيات والمؤهلات التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسية فأغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي هي مشاريع ضخمة تتطلب أيدي عاملة كبيرة مما يعني توظيف العمالة المحلية.

٥. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل السوق المحلي: بسبب الميزة الاحتكارية التي تملكها الشركات متعددة الجنسية ومنها "سيطرتها على المعاملات الدولية من خلال الاستثمار المباشر، وصورها المتعددة، وتنقلات رأس المال والمعرفة التكنولوجية"، فإنه قد يؤثر سلباً في السوق المحلية لعدم قدرة منتجاته منافسة منتجات الشركات دولية النشاط، الامر الذي يستوجب على الدول المضيضة حماية صناعتها الوطنية من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل بقاء الصناعات المحلية.

٦. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في السياسية الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدولة المصدرة له للسيطرة على البلدان المضيضة له بفرض

توجيه القرار السياسي فيها وهو ما قد يرهنه وبالتالي يعرض مصالحه الاقتصادية إلى التبعية، مما يؤدي إلى استنزاف مواردها واندثار صناعاتها الناشئة ويكرس المفهوم الاستعماري بنظرة جديدة، وعليه فالشركات متعددة الجنسية يمكن أن تشكل خطر على سيادة الدول وترهن قرارها السياسي، خاصة إذا ما تعرضت مصالحها للخطر.

٧. **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة اعباء الدول النامية:** تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة الابعاء المالية التي تتحملها الدول النامية لجذب هذه الاستثمارات، وتتمثل هذه الابعاء في الاعفاءات الضريبية والتخفيضات الجمركية، مما يؤدي إلى نقص في الإيرادات الحكومية نتيجة تلك الاعفاءات.

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: يوجد ارتباط إيجابي وشديد بين حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. بعبارة أخرى، المستثمر الأجنبي يفضل حرية التبادل على الحواجز التجارية، مما يعكس رغبته في استيراد العناصر الداخلة في الإنتاج وتصدير المنتوجات بشكل سريع وفعال. والارتباط المرتفع بين التجارة والاستثمار الأجنبي يعيد النظر في المفهوم الذي أعتبر أن الاستثمار الأجنبي يستفيد من الحواجز التجارية، بمعنى أن الأجانب يستفيدون من الأنظمة المحلية لإحلال المنتوجات المستوردة، وتؤدي إزالة القيود التجارية إلى توسع حجم الواردات التجارية ومن ثم تتجه الشركات إلى الاستثمار بالدولة الأم والتصدير للدولة التي كانت تستضيف بنشاطاتها في السابق، ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك يمكن الاتحادات التجارية أن تخفض من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وإذا كان كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر يكمل كل منهما الآخر فإن تحرير التجارة سيشرح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. (عبد السلام، ٢٠٠٧: ٧٣)، فالاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة هما السبيل الذي من خلاله تقوم شركات من إحدى الدول الاعضاء بخدمة اسواق دولة اخرى، ومن ثم لا يمكن أن يكون أحدهما بديل للآخر. والطبيعة التكاملية للعلاقة بين كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر تظهر بوضوح في قطاعات الخدمات والخدمات المالية، إذ ان الانشطة عبر الحدود لعملاء الدولة الأم غالباً ما يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتولاه مقدمي الخدمات.

أن تدفق التجارة والاستثمار مرتبطين من أكثر من ناحية فالاستثمار المباشر يمكن أن يمهد المسرح لتشجيع الصادرات وإحلال الواردات أو تجارة واسعة من وكالات الانتاج الوسيطة خاصة بين الشركة الام وفروعها. (عبد السلام، ٢٠٠٧: ٧٤-٧٦).

التقدير الاحصائي والتفسير الاقتصادي للنماذج القياسية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية الزراعية في بلدان عينة الدراسة

توصيف النماذج القياسية المستخدمة في التقدير: هو تعين النموذج القياسي والذي يقصد ابعاد الظاهرة المراد دارستها وتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة التي تساهم في التعرف على سلوك الظاهرة وطبيعة العلاقات الاقتصادية المتوقعة بين المتغيرات قيد الدراسة، وفيما يلي توضيح المتغيرات التابعة والمستقلة المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير.

اولاً. المتغيرات المعتمدة: لقد تم استخدام عدد من المتغيرات المعتمدة بوصفها المتغيرات التي تمثل التجانسات الخارجية الزراعية في البلدان النامية قيد الدرس وبالصورة التالية:

Y ₁	قيم الصادرات الزراعية	مليون دولار
Y ₂	قيم الاستيرادات الزراعية	مليون دولار
Y ₃	الميزان التجاري	مليون دولار

ثانياً. المتغيرات المستقلة: يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر بدور مهم في التجارة الخارجية الزراعية، فضلاً عن تأثيره في عوامل ومتغيرات اقتصادية اخرى يكون لها أثر واضح في تحقيق التجارة الخارجية الزراعية منها سعر الصرف الاجنبي وقيمة الناتج الزراعي ومعدل التنظيم في الميزانية العامة للدولة والاستقرار الأمني والسياسي للبلد. ومن هنا عدت المتغيرات المذكورة عوامل اقتصادية تسهم بتأثيرات غير مباشرة في التجارة الخارجية الزراعية خلال تأثرها بمتغير الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الزراعي، لذا فإن المتغيرات المستقلة التي تتضمنها النماذج القياسية هي كالتالي:

X ₁	قيم الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة	مليون دولار
X ₂	سعر الصرف الاجنبي	نسبة مئوية
X ₃	قيمة الناتج الزراعي المحلي	مليون دولار
X ₄	معدل التضخم	نسبة مئوية
X ₅	العجز في الميزانية العامة للدولة	مليون دولار
X ₆	الاستقرار السياسي للبلد	متغير وهمي

ولأغراض التقدير والتحليل تم استخدام عدة نماذج قياسية ولمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد المعتمدة على طريق المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (السيفو، ١٩٨٢: ٦٧-٨١)، اما الشكل الرياضي للنموذج فيكون:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6)$$

وبذلك يمكن صياغة العلاقة الموضحة آنفاً بصيغة نموذج قياسي يأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + \dots u_i$$

=Y_i المتغير المعتمد.

β₀ = معلمة التقاطع التي تمثل المعامل الذي يأخذ قيمة ما عندما تأخذ المتغيرات المستقلة قيماً صفرية.

β₁...β_n = معاملات الانحدار التي تشير قيمتها الى مقدار الأثر الناتج في المتغير المعتمد عندما تتغير قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

X₁...X_n المتغيرات المستقلة.

u_i = المتغير العشوائي الذي يمثل المتغيرات غير التوضيحية التي لم تدخل في النموذج.

يمكن توضيح نتائج التحليل الكمي لدور الاستثمار الاجنبي المباشر في التجارة الخارجية الزراعية وكما في الجداول التالية:

الجدول (١): نتائج التحليل الكمي لدور الاستثمار الاجنبي المباشر في الصادرات الزراعية في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٨

الدول	X _i	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆	نوع الدالة
الأردن =0.81R ² F= 20.83 D-W=1.496	β _i	-0.147	2.202	0.163	0.181	0.041	0.821	نصف لو غار يتمية
	t*	-0.53	1.44	3.54	1.87	2.34	1.01	
المغرب = 0.80R ² F=16.54 D-W=1.649	β _i	-0.627	0.063	0.057	-0.013	-0.611	0.050	نصف لو غار يتمية
	t*	-0.88	1.77	6.60	-0.75	-0.61	0.77	
مصر =0.88R ² F=27.82 D-W=1.567	β _i	0.351	0.023	0.361	0.024	-0.381	-0.050	نصف لو غار يتمية
	t*	4.76	2.05	0.83	2.86	-3.24	-0.41	
تايلند =0.56R ² F=6.66 D-W=1.986	β _i	1.275	-3.499	-6.238	1.059	4.598	0.088	نصف لو غار يتمية معكوسة
	t*	0.74	-3.18	-2.06	0.61	3.76	1.02	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات الزراعية في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٧.

تشير نتائج الجدول (١) إلى معنوية متغير قيم الاستثمار الأجنبي المباشر الزراعي X₁ في التأثير في الصادرات الزراعية في مصر بمرونة بلغت ٠,٠٦١، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن هذا النوع من الاستثمار قد حفز النمو في القطاع الزراعي من خلال تغير واقع الزراعة في مصر واستخدام تكنولوجيا حديثة وتوفير فرص عمل جديدة ونقل برامج التنمية الزراعية الحديثة لها ورفع مهارات العمال الزراعيين الذي عكس أثره في زيادة انتاجية الارض والافراد بحيث جعل انتاجها الزراعي المحلي يغطي حاجة سوقها المحلي مع بقاء فائض للتصدير (الشرع، ٢٠٠٦: ٣٩).

ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، فيما اوضحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمتغير سعر الصرف الاجنبي X₂ في التأثير في الصادرات الزراعية في كل من المغرب ومصر بمرونة بلغت ٠,٣٩ و ٠,٠٢، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر قد أدت إلى رفع اسعار صرف عملات كلتا الدولتين وذلك جعل اسعار صادراتها الزراعية رخيصة الاثمان في الاسواق الخارجية الامر الذي أدى إلى زيادة الطلب الاجنبي عليها، وبذلك ازدادت العوائد الاجنبية من هذا النوع من الصادرات في الدولتين المذكورتين وهو الامر الذي يبرر العلاقة الايجابية بين هذين المتغيرين. (المرتضى، ٢٠٠٦: ٨٥)، فيما أوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية غير الايجابية لمتغير سعر الصرف في تايلند بمرونة بلغت ٠,٢٧، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات الاستثمار المذكور في هذه الدولة قد عملت على خفض سعر صرف عملاتها بحيث جعلت اسعار

منتجاتها الزراعية مرتفعة الاثمان مقارنة بنظائرها في الاسواق العالمية وذلك قلة من عوائد النقد الاجنبي المتحصل عليها في الدول المذكورة. (الحيالي، ٢٠١٣: ١٠٥)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في الاردن، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمتغير قيم الناتج الزراعي X_3 في كل من الاردن والمغرب بمرونة بلغت ٠,٢٠، و ٠,٣٦، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا ومنطق النظرية الاقتصادية اذ ان الاستثمار الاجنبي المباشر يستقطب تكنولوجيا حديثة وأيدي عاملة ماهرة ويستخدم مدخلات انتاجية عالية الغلة وذلك يعكس أثره في زيادة الناتج الزراعي في البلد المضيف الذي يخصص جزء منه لغرض التصدير (صالح، ٢٠١٣: ٢٧٣)، فيما أوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور في قيم الصادرات الزراعية في تايلند بمرونة بلغت ٠,٤٩، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الاجنبي المباشر قد وضفت تكنولوجيا لا تتلاءم مع واقع القطاع الزراعي في البلد المذكور فضلاً عن انها وظفت اموالها في مشاريع البنى التحتية في القطاع الزراعي والتي تعطي عوائدها في الاجل الطويل الامر الذي جعل هذا المتغير لا يسهم في زيادة الصادرات الزراعية في تايلند (خيرة، ٢٠١٦: ٧٢-٧٥)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في مصر وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمعدل التضخم X_4 في التأثير في قيم الصادرات الزراعية في كل من الاردن ومصر بمرونة بلغت في ٠,٢٢ و ٠,٠١، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دولة عينة الدراسة. وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمتغير العجز في الموازنة العامة للدولة X_5 في التأثير في قيم الصادرات الزراعية في الاردن وتايلند بمرونة بلغت في ٠,٠٥ و ٠,٣٦، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية اذ يكمن سبب ذلك في أن كلا الدولتين تعالج العجز في موازنتها العامة بالتضخم (التمويل التضخمي) وذلك لعدم كفاية موارد التمويل المحلية فيها فضلاً عن عدم كفاءة جهازها الضريبي في اسعاف احتياجاتها التنموية، وذلك عكس أثره في اعادة توزيع دخولها القومية وبالصيغة التي يزداد معها حجم انفاقها الاستثماري في قطاعاتها الزراعية من خلال تمويل مشاريع زراعية جديدة أو استغلال موارد زراعية معطلة بحيث يتولد منها دخول حقيقية اضافية تسهم في زيادة صادراتها الزراعية (غزال، ٢٠٠٣: ١٦٦)، فيما اوضحت نتائج التقدير الكمي المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور في التأثير في قيم الصادرات الزراعية في مصر بمرونة بلغت ٠,١٦، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الاجنبي المباشر قد خفضت العجز في الموازنة العامة للدولة المذكورة وذلك اسهم في زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية اللازمة لتنمية وتطوير الزراعة المصرية الأمر الذي عكس أثره في زيادة انتاجها وصادراتها الزراعية، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في المغرب وأوضحت نتائج التقدير عدم معنوية متغير الاستقرار الامني والسياسي X_6 في التأثير في قيم الصادرات الزراعية في جمع دول عينة الدراسة ذلك يعني أنه ليس لهذا المتغير دور يذكر في التأثير في الصادرات الزراعية في دول العينة أي أنها هيأت المناخ الاستثماري الملائم للاستقطاب هذا النوع من الاستثمار وفي مقدمة ذلك الوضع الامني والسياسي.

الجدول (٢): نتائج التحليل الكمي لدور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستيرادات الزراعية في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٨

الدول	X_i	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	نوع الدالة
الأردن =0.94 \bar{R}^2 F= 74.33 D-W=1.483	β_i	-0.562	1.770	1.051	0.058	0.723	0.921	خطية
	t*	-0.86	0.05	9.86	2.60	1.74	0.82	
المغرب = 0.51 \bar{R}^2 F=7.34 D-W=1.956	β_i	-0.748	-8.408	2.119	-1.758	0.0420	0.781	نصف لوغاريتمية معكوسة
	t*	-0.61	-0.96	1.75	-1.96	0.11	0.42	
مصر =0.28 \bar{R}^2 F=11.05 D-W=1.355	β_i	-0.901	-0.325	0.032	0.242	-1.636	-1.023	خطية
	t*	-0.77	-1.78	0.48	1.81	-0.88	-0.52	
تايلند =0.63 \bar{R}^2 F=7.50 D-W=1.068	β_i	3.065	-0.763	-0.436	0.275	0.404	-0.146	نصف لوغاريتمية معكوسة
	t*	1.82	-2.04	-1.41	0.32	2.73	-2.40	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لدور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستيرادات الزراعية في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٧.

تشير نتائج الجدول ٢ إلى معنوية متغير الاستثمار الاجنبي المباشر X_1 في التأثير في الاستيرادات الزراعية في تايلند بمرونة بلغت ٠,٨١، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن شركات الاستثمار الاجنبي المباشر الموظفة في القطاع الزراعي التايلندي قد أدت إلى استيراد العديد من المدخلات الانتاجية عالية الغلة والسلع الوسيطة والمكننة الحديثة غير المتوفرة محلياً وذلك عكس أثره في تزايد استيرادات هذه الدولة من المنتجات المذكورة وهو الأمر الذي يبرر العلاقة الطردية بين هذين المتغيرين، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة وأوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية غير الايجابية لمتغير سعر الصرف الاجنبي X_2 في كل من مصر وتايلند بمرونة بلغت في مصر ٠,٥٧ وبلغت في تايلند ٠,٢٠.

وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمتغير قيم الناتج الزراعي المحلي X_3 في كل من الاردن والمغرب بمرونة بلغت في الاردن ١,٠٣ وفي المغرب ٠,٦٥ والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أنه كلما ازدادت الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية في الدولتين المذكورتين تطلب ذلك تزايد في الكميات المستوردة من المدخلات الانتاجية والمكائن والآلات الملائمة لزيادة الانتاج الزراعي فيها، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج الجدول نفسه معنوية معدل التضخم X_4 في التأثير في قيم الاستيرادات الزراعية في كل من الاردن ومصر بمرونة بلغت في الاردن ١,١٠ وفي مصر ٠,٥٩ والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات شركات الاستثمار المباشر قد عملت على رفع معدلات التضخم بحيث انعكس أثر ذلك في ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي في الدولتين المذكورتين إلى الحد الذي جعل اسعار منتجاتها المحلية أعلى من نظيرتها المستوردة وهو الامر الذي يبرر تزايد الاستيرادات الزراعية في كلا الدولتين (زينو، ٢٠١٨: ١٠٨)، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية

غير الايجابية للمتغير المذكور في التأثير في قيم الاستيرادات الزراعية في المغرب بمرونة بلغت ٠,٥٤، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات شركات الاستثمار الاجنبي المباشر قد عملت على خفض معدلات التضخم في القطاع الزراعي في الدولة المذكورة وهي أحد أهم النتائج الايجابية لهذا النوع من الاستثمار ومع ذلك ازدادت استيراداتها الزراعية المتمثلة في المدخلات الانتاجية الضرورية الامر الذي يبرر العلاقة غير الايجابية بين كلا المتغيرين، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في تايلند، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمتغير العجز في الموازنة العامة X_5 في كل من الاردن وتايلند بمرونة بلغت في الاردن ١,٤٤ وفي تايلند بلغت ٠,٠٣، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن شركات الاستثمار الاجنبي المباشر قد عملت على رفع معدلات العجز في الموازنة العامة في كلا الدولتين مما تطلب منها تمويل ميزانيتها بالإصدار النقدي الجديد والتي يزداد معها حجم انفاقها الاستثماري في قطاعها الزراعي وذلك عكس أثره في زيادة استيراداتها من المدخلات الزراعية وهو الامر الذي يبرر العلاقة الطردية بين كلا المتغيرين (مبروك، ٢٠١٣: ٤٩٨)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في المغرب ومصر. وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الايجابية لمتغير الاستقرار السياسي والأمني X_6 في التأثير في قيم الاستيرادات الزراعية في تايلند بمرونة بلغت ٠,٠٣، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن حالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي يسهم بتأثيرات غير ايجابية في الكميات المستوردة من المنتجات الزراعية في الدولة المذكورة، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دولة عينة الدراسة.

الجدول (٣): نتائج التحليل الكمي لدور الاستثمار الاجنبي المباشر في صافي التجارة الخارجية الزراعية في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٨

الدول	X_i	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	نوع الدالة
الأردن = $0.90\bar{R}^2$ F=42.78 D-W=1.594	β_i	-0.637	-3.221	0.220	0.021	0.022	0.662	نصف لوغاريتمية يسار
	t^*	-0.33	-0.34	7.07	3.25	1.82	0.72	
المغرب = $0.55\bar{R}^2$ F=4.49 D-W=2.010	β_i	-0.027	0.026	0.175	-0.048	-0.461	-0.055	خطية
	t^*	-0.58	0.01	3.05	-0.04	-0.70	-0.12	
مصر = $0.35\bar{R}^2$ F=14.7 D-W=1.787	β_i	-0.981	-0.085	8.002	2.140	-0.215	-1.1330	نصف لوغاريتمية يمين
	t^*	-0.69	-0.57	0.98	1.90	-0.64	-1.11	
تايلند = $0.51\bar{R}^2$ F=5.57 D-W=1.967	β_i	0.075	-1.475	-2.398	0.046	0.174	0.058	لوغاريتمية مزدوجة
	t^*	0.98	-2.99	-1.77	0.60	3.18	0.58	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لدور الاستثمار الاجنبي المباشر في صافي التجارة الخارجية الزراعية في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٧.

تشير نتائج الجدول ٣ إلى عدم ظهور معنوية متغير الاستثمار الاجنبي المباشر X_1 في التأثير في صافي التجارة الخارجية الزراعية في جميع دول عينة الدراسة اذ يكمن سبب ذلك في أن

هذا الاستثمار كان له تأثير في كل من قيم الصادرات والاستيرادات الزراعية، إلا أن تأثيره لم يظهر في صافي التجارة الخارجية الزراعية أي أن هذا الاستثمار لم يتمكن من تحويل الواقع الزراعي في دول عينة الدراسة إلى مصدرة لمنتجاتها الزراعية.

وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الايجابية لمتغير سعر الصرف الاجنبي X_2 في صافي التجارة الخارجية الزراعية في تايلند بمرونة بلغت ١,٤٧٥، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه الدولة خفضت سعر صرف عملتها تجاه العملات الاجنبية الأخرى، الامر الذي جعل هذا المتغير لا يسهم بتأثيرات ايجابية في صافي تجارتها الخارجية الزراعية، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدارسة، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمتغير قيمة الانتاج الزراعي X_3 في التأثير في صافي التجارة الخارجية الزراعية كل من الاردن والمغرب بمرونة بلغت في الاردن ٠,١٧، وبلغت في المغرب ١,٠٤ والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن تزايد قيم الانتاج الزراعي في كلا الدولتين قد أسهم بتأثير ايجابي في صافي تجارتها الخارجية الزراعية، فيما أوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور في التأثير في قيم المتغير المعتمد في تايلند بمرونة بلغت ٢,٣٩٨ والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر لم تتمكن من تحفيز نموها الزراعي إلى الحد الذي يسهم بتأثيرات ايجابية في صافي تجارتها الخارجية الزراعية، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في مصر، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمتغير معدل التضخم X_4 في التأثير في صافي التجارة الخارجية الزراعية في الاردن ومصر بمرونة بلغت في الاردن ٠,١٧، وفي مصر بلغت ١,٩٤ والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات شركات الاستثمار الاجنبي المباشر قد اسهمت في رفع معدل التضخم في الدولتين المذكورتين إلى الحد الذي جعلها تسهم بتأثيرات ايجابية في صافي تجارتها الخارجية الزراعية، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في المغرب وتايلند، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمتغير العجز في الموازنة العامة للدولة X_5 في التأثير في صافي التجارة الخارجية الزراعية في كل من الاردن وتايلند بمرونة بلغت في الاردن ٠,١٧٠، وبلغت في تايلند ٠,١٧٤ والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن سياسات الشركات المذكورة قد عملت على رفع نسبة العجز في الموازنة العامة لكلا الدولتين وجعلتها تمارس تأثيرها الايجابي في صافي تجارتها الخارجية الزراعية على اعتبار أن العجز في كلا الدولتين يمول بأسلوب التمويل التضخمي الذي يمارس تأثيره الايجابي في التجارة الخارجية الزراعية في الأمد القصير أم في المدة الطويلة فتكون النتائج غير ذلك، وأوضحت نتائج التقدير عدم ظهور معنوية متغير الاستقرار السياسي والأمني X_6 في التأثير في المتغير المعتمد في جميع دول عينة الدراسة ذلك يعني أن هذا المتغير لم يكن بالمستوى المؤثر في صافي تجارتها الخارجية الزراعية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة قيم الصادرات الزراعية في بعض البلدان المضيفة له من خلال عقد الاتفاقيات الدولية والسمعة العالمية لشركات هذا النوع من الاستثمار.
٢. تدني قيم الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة إلى دولة عينة الدراسة بسبب طول مدة دوران رأس المال الاجنبي في القطاع الزراعي المضيف له، فضلاً عن عدم ملائمة البنى التحتية وصغر حجم الحيازات الزراعية التي تبتعد فيها عن السعة الانتاجية المثلى.

٣. تتمتع البلدان النامية عينة الدراسة بوفرة نسبية في مواردها الطبيعية والبشرية وذلك جعلها تمتلك المقومات الكافية لجذب شركات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى قطاعاتها الزراعية بهدف تطوير تجارتها الخارجية الزراعية والنهوض بواقعها الاقتصادي.
٤. يسهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تعميق حالة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية وفي مجال المبادلات التجارية من خلال سرعة تحرك رؤوس الاموال والسلع الزراعية والمعلومات عبر الحدود القومية في إطار تحرير التجارة الخارجية ولا سيما الصادرات الزراعية.
٥. أوضحت نتائج الجانب العملي معنوية متغير قيم الاستثمار الاجنبي المباشر في عدد من دول العينة إلى جانب تأثير هذا المتغير في بقية المتغيرات التي أسهمت في زيادة صافي التجارة الخارجية الزراعية في دول عينة الدراسة.

ثانياً. التوصيات:

١. تطوير الواقع الزراعي في بلدان عينة الدراسة من خلال تطوير بناها التحتية ومشاريع السدود بحيث تصبح ملائمة لاستقطاب مزيد من شركات الاستثمار الاجنبي المباشر اليها.
٢. تفعيل الدور الايجابي للمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعمل إلى جانب متغير الاستثمار الاجنبي المباشر وهي سياسات سعر الصرف ومعدلات التضخم وتدنية أثر المتغيرات غير الايجابية التي افرزتها الشركات المذكورة والعمل على مواجهة مخاطرها.
٣. إعادة تنظيم هيكل السياسة الزراعية في البلدان النامية عينة الدراسة في الاتجاه الذي يحقق أكبر قدر ممكن من الانتاج الذي يحقق اكتفاءها الذاتي الزراعي ويتيح لها فائض للتصدير لأن تفاقم حالة الأمن الغذائي فيها يعكس أثره في عدم مقدرة الشركات الاجنبية من الاستثمار فيها.
٤. استحداث مراكز للمعلومات الاستثمارية تهتم بتوفير قاعدة بيانات متنوعة عن التطورات الحاصلة في الاستثمارات الزراعية وتوفير معلومات عن المجالات والفرص التي تتاح للشركات الاجنبية الاستثمار بها ومدى توفر مقومات هذا النوع من الاستثمار فضلاً عن إقامة المؤتمرات وعقد الندوات بغية التعرف على تجارب الدول المتقدمة في مجال استقطاب شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعاتها الزراعية والاستفادة من التجارب الناجحة لهذه الدول.
٥. اعتماد برامج تدريب وتأهيل العاملين في القطاع الزراعي لأن رفع مستوى المهارة للعاملين الزراعيين يعد أحد أهم وسائل استفاد شركات الاستثمار الاجنبي المباشر اذ اثبتت التجارب أن تدني مستويات المهارة للأيدي العاملة الزراعية المحلية تجعل الهدف الذي تسعى اليه الشركات الاجنبية يواجه الفشل.

المصادر:

اولاً. المصادر العربية:

١. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية للمدة (١٩٩٥-٢٠١٧)، الموقع على الانترنت: [www.worldBank.DatafromDatabase](http://www.worldBank>DatafromDatabase).
٢. الجبوري، عبد الخالق دبي، ٢٠١٤، أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر العراق نموذج للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، الموقع:
٣. الحياي، أسعد ابراهيم مصطفى، ٢٠١٣، واقع تجار الحبوب الاستراتيجية في بعض البلدان النامية بظل سائر سياسات العولمة، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.

٤. خيرة، خيالي، ٢٠١٦، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي للدول النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
٥. زينو، زينة عبد القادر، ٢٠١٨، طبيعة الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية وأثره في النمو الزراعي للمدة ١٩٩٥-٢٠١٥، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
٦. السامرائي، نزهان محمد زهو، ٢٠١٦، محددات ودوافع الاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة اشارة خاصة للعراق والدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٣٤.
٧. السيفو، وليد اسماعيل أمين، ١٩٨٢، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
٨. الشرع، عباس جبار ٢٠٠٦، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي، دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ١٧.
٩. شلغوم، عميروش محند، ٢٠١٢، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
١٠. صالح، عدنان مناتي ٢٠١٣، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية. الموقع على الأنترنت:

<https://www.jasj.net>.

١١. الطائي، رحال صبحي قاسم، ٢٠١٥، اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية في بلدان نامية مختارة بظل تأثير متغيرات اقتصادية دولية معاصرة للفترة (١٩٨٥-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
١٢. عبد السلام، رضا، ٢٠٠٧، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر.
١٣. عديلة، مريم وعمر عبدة سامية، ٢٠١٥، واقع واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية والعربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث واربعون.
١٤. عرفة، السيد سالم، ٢٠٠٩، ادارة المخاطر الاستثمارية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
١٥. العزاوي، كريم عبيس حسان، ٢٠١٦، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي (الأهمية والفرص المتاحة)، الموقع على الأنترنت:

un.uobasrah.edu.iq.

١٦. غزال، قيس ناظم، ٢٠٠٣، أثر العولمة في الأداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٧. فرحي، كريمة، ٢٠١٣، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
١٨. كاكبي، عبد الكريم، ٢٠١٣، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.

١٩. مبروك، نزيه عبد المقصود محمد، ٢٠١٣، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

٢٠. محمد، نورية عبد، ٢٠١٢، أثر الاستثمار الاجنبي SDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي، دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة (١٩٩٢-٢٠١٠)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة ساند كريمينتس، الموقع:

<http://stdemt.edu>.

٢١. المرتضى، شيماء محمد نجيب جميل، ٢٠٠٦، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالتأكيد على دور الخصخصة (دراسة مقارنة) لعينة مختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٢٢. المطلق، قصي نزيه، (٢٠١٤)، تحليل اقتصادي للعوامل المحددة للاستثمار المحلي والاجنبي المباشر للزراعة العراقية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، أطروحة دكتوراه كلية الزراعة جامعة بغداد.

٢٣. الهادي، سليمان عمر محمد، ٢٠١٣، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. International I Monetary fund, 2017, country report NO. 17/95, Morocco: 2017 article IV Consultation and first review under the two- year precautionary and liquidity Line-staff report; Public information notice and press release on the executive board discussion; and statement by the executive director for morocco.<http://books.google.iq>.
2. UNCTAD, 1995, world Investment report, Teansnational corporations, market structure and competition, New York.